

المستخلص

احمد اياد ابراهيم. تأثير ايرادات النفط في العراق نحو اقتصاد العراق للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٥. (رسالة ماجستير). - الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٩.

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى :

- توضيح طبيعة العلاقة بين ايرادات الصادرات النفطية ودورها في تحقيق عملية النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥) معتمدين في ذلك على عدد من المؤشرات التحليلية التي تعبر عن مضمون نمو الاقتصاد العراقي كالناتج المحلي الاجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت والانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص.

- تقدير وتحليل العلاقة باستخدام نماذج الابطاء او التخلف الزمني .

ايجاد اطار نظري يتماشى وواقع البلدان النامية في الدخول بعملية المتاجرة من خلال دراسة شاملة لواقع النمو في البلدان الاورب أولاً: الاستنتاجات

لقد اوضحت الدراسة التاريخية ان الصادرات كان لها الدور الفاعل في رسم ملامح النمو في البلدان الاوربية والذي يتضح عن طريق :

- لقد مارست الزيادة السكانية الدور الفاعل في احداث ذلك النمو . زد على ذلك ، كان للرواد اسهام كبير في ايجاد فرص عمل للزيادات السكانية الكبيرة عن طريق الابداعات والابتكارات (Invention & Innovation) مما ادى الى زيادة الانتاج الذي وجد منفذه الوحيد عن طريق الصادرات ومن ثم فقد كان النمو دالة في الصادرات (أي الصادرات ماكنة النمو) Exports as ingenious growth .

- ان عملية النمو في البلدان الاوربية حصلت نتيجة لتفاعل عوامل داخلية (endogenous Factors) (عدة تمثلت ب)النمو السكاني - التقدم الصحي - الابداع والابتكار - التخصص -التقدم التكنولوجي) .

- ان عملية النمو التي حصلت في اوربا كانت عفوية ، أي ان عملية النمو حدثت بصورة تلقائية نتيجة نمو عوامل داخلية عدة تمثلت بثمانية وسبعين متغيرا عبر عنها بمصفوفة التفاعلات وقد كان للصادرات المكانة المميزة في هذه المصفوفة في احداث عملية النمو عن طريق نمو صناعات معينة (النسيج ، القطن ... الخ) فائضة عن حاجة السوق المحلية فوجدت منفذها الى الاسواق الخارجية مما اعطت للنمو دفعة قوية (Big Push) عن طريق تبني نظرية النمو غير المتوازن (Disequilibrium Growth) .

- ان الصناعات القائدة لعملية النمو في البلدان الاوربية تمخض عنها آثار طافحة (Spill over Effect) بمعنى ان نمو هذه القطاعات قد وصل الى درجة كبيرة جدا بحيث يكون لها آثار ايجابية على نمو القطاع نفسه (عن طريق وفورات الحجم الكبير) والقطاعات الاخرى (عن طريق الترابطات الامامية والخلفية) .ان غالبية البلدان النامية قد تبنت نظرية النمو المتوازن باعتماد آليات التخطيط مما ترتب عليه عدم بروز الصادرات كعامل محرك للنمو ، مما كانت جهود هذه البلدان متشتتة ولم تجني ثمار جهودها المبذولة في احداث النمو .

فالافكار التي سادت في نصح البلدان النامية تركزت على رفع دالة الانتاج بها لكي تحقق فوائد تجد منفذها عن طريق الصادرات غير ان تلكم الافكار لم تتحقق إذ ظلت الانتاجية متدنية بسبب عدم مرونة جهازها الانتاجي مما ترتب عليه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها .

- ان الآثار الطافحة في البلدان النامية لم تتحقق ؛ لانها لم تتبن فكرة القطاعات القائدة ومن ثم لم تحصل هذه الآثار . ومما عزز هذا الاتجاه هو ان نظريات التجارة السائدة في الادب الاقتصادي تؤكد على ان الصادرات ليست في صالح البلدان النامية اضافة الى عدم ادخالها مفهوم وفورات الحجم في نصوصها .

- بعد ادخال مفهوم وفورات الحجم في مضمون نظريات التجارة الدولية . اتضح لنا ان هذه القطاعات القائدة والتي تعد فكرة قديمة من انها تعاني من ارتفاع التكاليف الثابتة مما يفرض ذلك على البلدان النامية (العراق) ان يزيد من انتاجه من الصناعة القائدة لينخفض متوسط التكاليف ولولا وجود الصادرات لتلك الصناعة والتي تعد مصدر الفوائض لما تمكن من تخفيض التكاليف لعدم استيعاب السوق المحلية لانتاج الصناعة القائدة مما ادى ذلك الى تغيير شكل دالة (دالة الصادرات) لتصبح لدينا الميزة النسبية دالة في الصادرات :

$$\text{(الصادرات)} = f \text{ الميزة النسبية}$$

بعد ان كانت ولم تزل الصادرات دالة في الميزة النسبية بالنسبة للبلدان الاوربية :

$$\text{(الميزة النسبية)} = f \text{ الصادرات}$$

حيث يعد مثل هذا الامر هام جدا في تفهم عملية الاستفادة من الدخول بالمتاجرة بالنسبة للبلدان النامية بعد ان كثير النقاش حول عدم امكانية الاستفادة من معدلات التبادل الخارجي .

- ان الصناعة القائدة (الصناعة النفطية في العراق) قد استقطبت بعضا من الصناعات - استنادا الى نظرية اقطاب النمو - تمثلت بارتفاع معامل الارتباط مع الناتج المحلي الاجمالي على المستويين الاجمالي مع تفاوت بسيط على المستوى القطاعي لكون هذه القطاعات تعتمد على ايرادات متوقعة غير متحققة .

فقد اظهرت نتائج التطبيق بمعادلات (GDP) المتباطئ زمنيًا كانت موجبة ومعنوية احصائيا تؤكد وجود الآثار الطافحة للقطاع القائد . بعد استخدام ايرادات الصادرات النفطية الفعلية لتأكد ذلك الدور مع وجود بعض من الاختناقات التي تعيق وصول (GDP) الى مستواه الامثل في الاستجابة للتغيرات في ايرادات الصادرات النفطية . وعند اعتماد ايرادات الصادرات غير النفطية في الانموذج وجد ان هذه الايرادات معوقة لتعبر عن وجود اختناقات قطاعية عالية تعيق من وصول (GDP) الى مستواه الامثل والذي برز بصورة جلية عن طريق ارتفاع مدة الابطاء الزمني .

اما فيما يتعلق بالمستويات القطاعية فقد حصلنا على نتائج متناقضة ففي قطاع الزراعة تظهر الآثار المعوقة اكثر وضوحا من آثار التوسع وهي اكثر من تلك التي ظهرت في قطاع المقاتل والمناجم في حين جاءت النتائج الخاصة بالعلاقة ما بين الاير كانت الآثار الطافحة ضئيلة جدا نتيجة اعتماده على ايرادات متوقعة غير متحققة ، في حين تظهر مثل تلك الآثار بصورة واضحة جدا في قطاع النقل والمواصلات ، غير ان العلاقة كانت على عكس ما هو متوقع في قطاع البنوك والتأمين نتيجة ارتفاع التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي بسبب ظروف عدم التأكد واليقين وتخلف العادة المصرفية لدى الجمهور في حين نلاحظ ارتفاع العلاقة الترابطية ما بين ايرادات الصادرات النفطية وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية والتي يشكل (خدمات الدفاع والامن القومي الجانب الاكبر منها) . اما فيما يتعلق بالآثار الطافحة بالتباطؤات الزمنية للانفاق الحكومي فقد ظهرت مرتفعة جدا في حين جاءت مثل تلك النتائج منخفضة بالنسبة للانفاق الخاص بسبب سيطرة الدول على مثل ذلك المورد .

١- اما فيما يتعلق بمتغير الاستثمار فقد كان دليل الآثار الطافحة اكثر وضوحا واكثر اتساقا مقارنة بمتغير الناتج المحلي الاجمالي وبخاصة في قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية ، اما قطاع الكهرباء والماء فان مثل تلك الآثار تمتد الى المدة الثانية مؤكدا وجود آثار التوسع المؤجلة الى المدة الثانية ، اما بالنسبة للاستثمار في قطاع النقل والمواصلات فقد كانت مثل تلك الآثار مؤجلة عن طريق انخفاض درجة الاستجابة . اما قطاع البنوك التامين فنلاحظ ان توسيع التباطؤ الزمني يصل الى تسع سنوات إذ تتأرجح قيم المتغير المتباطؤ حول معدلات معينة ضمن هذه المدة بمعنى استمرار سوء العادات المصرفية لدى الافراد وانخفاض الخدمات المقدمة من قبل المصرف وبقائها على المستوى نفسه ضمن هذه المدة

اما قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية فيظهر ان الأثر في هذا القطاع لا يمكن ردهُ إلى إيرادات الصادرات النفطية لكونه قطاعا استهلاكيا وليس إنتاجيا مع وجود معوقات تصل الى المدة الثالثة بالإضافة الى ان غالبية الأنفاق الاستثماري كان موجه نحو شراء الأسلحة بسبب الظروف الغير طبيعية التي مر بها العراق وقتذاك .

ومجمل ما توصلت له الدراسة هو انه من دون توفر العوامل المادية والاجتماعية التي يجدها المتتبع في متن الدراسة يصبح الحديث عن النمو الاقتصادي لامعنى له وان ما ذهبت اليه النظريات ذات الاتجاه الرأسمالي او الاتجاه المركزي يعد تبسيطا لعوامل النمو الاقتصادي ، لذلك لا يمكن التقليل من شأن ماأفرزته التجارب الماضية والخاصة بالبلدان الأوربية ، لحسن استخدامها عوامل النمو الاقتصادي ، ومما يتضح ان النمو الاقتصادي عمليه شديدة التعقيد تتشابك فيها جملة من العوامل المادية والمتمثلة بإيرادات الصادرات النفطية وكذلك العوامل الاجتماعية والتي تعد اكثر شمولا وذا علاقة وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادي ..

لكي يتمكن العراق من الاستفادة من الدور الذي تمارسه إيرادات الصادرات النفطية كقوة دافعة للنمو الاقتصادي كان لا بد من الاهتمام بالجوانب الآتية :

١- ضرورة الاهتمام وبصورة جادة بمعاملات مصفوفة دلائل النمو والذي يمكن عن طريقها الوقوف على مناطق الخلل وبخاصة وان ظروف التقدم التكنولوجي متاحة امام العراق اكثر بكثير مما كانت متاحة امام البلدان الاوربية وقتذاك ، مع اعطاء اهتماما متزايدا للجانب الإبداعي والاهتمام بالجانب الصحي والثقافي والتعليمي لفئات المجتمع .

٢- الاهتمام بفكرة القطاع القائد في النمو الاقتصادي لما يوفره قطاع النفط من اثار طافحة بالنسبة لنمو قطاعات الاقتصاد العراقي ولأجل تحفيز تلك الصادرات لتؤدي دورها الفاعل كماكنة للنمو لابد من ان يرافقها نمو مجموعة العوامل الداخلية (دلائل النمو) وكذلك اعتماد سياسة النمو غير المتوازن واستغلال الفرص الاستثمارية المتولدة عن طريق نمو صادرات النفط مع تذليل المعوقات كافة التي تعيق نمو القطاع النفطي لاعطاء الاقتصاد قوة دافعة وذلك لعدم تمكن العراق من دفع كافة القطاعات نحو النمو .

٣- أن سياسة نمو الأجل الطويل ينبغي أن تطبق بقوة عن طريق الاهتمام بفكرة التداخل المعرفي في حصول ظاهرة النمو الاقتصادي والتي تتفاعل تلقائيا وبصورة عفوية لتؤدي دورا فاعلا في تفاعلها مع نمو إيرادات الصادرات النفطية في نمو الاقتصاد العراقي وكذلك ضرورة الاهتمام بالترابطات الامامية والخلفية للقطاعات المكونة للاقتصاد وقطاع النفط مع التقليل من الاعتماد على إيرادات النفط المتوقعة لسنة قادمة في مقابل التاكيد على متوسط هذه الإيرادات بسبب التذبذبات الشديدة التي تشهدها

بين حين واخر (من اجل تجاوز صدمات الطلب) .

٤- طالما اظهرت نتائج التطبيق (كما عكستها نتائج التباطؤات الزمنية) من ان هناك فرقا شاسعا ما بين نمو النواتج الحقيقية والمثالية ، لابد من القضاء على المعوقات المؤسسية والمعيقات المتعلقة بجانب العرض Supply Side

٥- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات تخص قطاع النفط فيما يتعلق بالمتغيرات كافة ، وعلى سبيل المثال: (الانتاج ، التصدير، الاسعار، منافذ التصدير،الخ) .